

المواطنة

المبحث الثامن من القسم الثاني في كتاب Cultural Geography
Darren O'Byrne

ترجمة بتصرف
أ.د. مضر خليل عمر

كانت النقاشات والخلافات التي دارت حول طبيعة المواطنة ومعانيها ومستقبلها المحتمل من أكثر النقاشات إثارة في مجال العلوم الاجتماعية خلال العشرين سنة الماضية . العديد من المجلدات التي تحتوي مساهمات من بعض المعلقين الاجتماعيين والثقافيين الأكثر نفوذاً حول مفهوم المواطنة ومشاكله اليوم يتم الاستشهاد بها بشكل متكرر (Turner 1993a) ؛ (van Steenberg 1994) . إن إعادة تنشيط النقاش حول المواطنة داخل الخطاب الأكاديمي أمر منعش بشكل خاص نظراً لأنه كان ثابتاً إلى حد ما خلال معظم القرن العشرين ، ويهيمن عليه الليبراليون المستوحون من أعمال T.H. مارشال والماركسيون الذين استلهموا بشكل أساسي من كتابات أنطونيو جرامشي عن المجتمع المدني . كان الاهتمام المتجدد بالمواطنة جزئياً انعكاساً لاتجاهات أوسع في العلوم الثقافية والاجتماعية ، والتي سمحت بازاحة الدولة القومية كوحدة مركزية للتحليل . إن الاهتمام بين الأكاديميين باتجاهات ومفاهيم مثل **العولمة** و**ما بعد الحداثة** و**سياسة الهوية** و**القوميات الناشئة** قد بث حياة جديدة في نقاش موضوع المواطنة ، وأجبر الأكاديميين على إعادة النظر في بعض الافتراضات التي ربما تكون الأجيال السابقة قد اتخذتها كأمر مسلم به .

ويجب أن نكون حريصين على عدم الاستنتاج أن مساهمات مارشال لم تعد ذات صلة ؛ لمجرد أنها كانت موضوعاً في إطار محدد وأن الانتقادات كشفت حدودها . عد مارشال دور الدولة القومية ترسيخ حقوق المواطنة أمراً مفروغاً منه ، ولا سيما إنشاء دولة الرفاهية خلال القرن العشرين (مارشال 1950) . واقترح أن عملية تطوير المواطنة في الديمقراطيات الرأسمالية يمكن قراءتها على أنها تطور من ثلاث مراحل ، مما أدى إلى الاعتراف بثلاثة مجموعات متميزة من حقوق المواطنة : **الحقوق المدنية** و**الحقوق السياسية** و**الحقوق الاجتماعية** . وجادل بأن **الحقوق المدنية** تشمل تلك الحريات الفردية - للتعبير عن رأي الفرد ، وتشكيل الآراء والمعتقدات ، وامتلاك الملكية - التي ينص عليها النظام القانوني الحديث . **الحقوق السياسية** ، التي تشكلت حول حرية المشاركة في عملية الحكم ، أصبحت ممكنة بفضل النظام السياسي الديمقراطي الحديث . **الحقوق الاجتماعية** ، مثل الحق في الرعاية والتعليم و"الرفاهية" ، يتم تلبيتها من خلال ظهور دولة الرفاهية الحديثة . كما اقترح موريس روش بحق ، فإن فهم مارشال لتشكيل المواطنة الحديثة يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالجهود المستمرة لتشكيل نظام دولة قومية متكامل - ما يشير إليه روش باسم "**الوظيفية الوطنية**" (Roche 1992، 22) . بينما استمرت أطروحة مارشال حتى يومنا هذا في إلهام الأكاديميين اللاحقين (بولمر وريس 1996) ، فإن الانتقادات الموجهة إليها جاءت من جميع الزوايا . انتقد الماركسيون غياب الحقوق الاقتصادية من مخططه ، بينما اقترح الليبراليون المتعاطفون ، مثل تالكوت بارسونز ، إضافة الحقوق الثقافية (بارسونز وبلات 1973) . كانت نظرية التطور المتأصلة في نموذج عرضة بشكل خاص للنقد (Giddens 1982) ، وكذلك التزامه بالقدرة التكاملية للمواطنة . (Hindess 1987) أشار النسويون إلى أنه ، مهما كانت أوجه القصور الأخرى التي قد يكون لها إطار عمل مارشال ثلاثي المراحل ، فإنه ، في أحسن الأحوال ، ينطبق فقط على الرجال . تذكرنا سيلفيا والبي ، على سبيل المثال ، أنه بحلول الوقت الذي تم فيه توسيع المواطنة ، وفقاً لمارشال ، لتشمل الحقوق الاجتماعية ، لم تكن المرأة قد حصلت بعد على الحقوق المدنية أو السياسية الأساسية . علاوة على ذلك ، في بعض الحالات ، حصلت المرأة على الحقوق السياسية قبل الحقوق المدنية . في الواقع ، شكلت هذه الحقوق السياسية قاعدة القوة اللازمة لترسيخ الحقوق المدنية لاحقاً (والبي 1994) . تقدم Ursula Vogel نقداً أكثر حدة ، حيث تشير إلى أن استبعاد المرأة من الجنسية كان نتيجة مباشرة لظهور مثل هذه الاستحقاقات للرجال . (Vogel 1994)

لوضع مارشال بشكل أفضل في المناقشات الحالية حول المواطنة ، يجب أن نضع في الحسبان **تحيزين** في عمله . أولاً ، عمل مارشال ضمن تقليد ليبرالي واضح يفهم المواطنة فقط في سياق الحقوق والواجبات . لفنت التطورات النظرية في العلوم الاجتماعية الانتباه إلى مكونات أخرى ، مثل المشاركة والعضوية والهوية ، التي يجب أخذها في الحسبان . ثانياً ، يبدو أن الظروف التي عدها مارشال أمراً مفروغاً منه ، ولا سيما مركزية الدولة القومية الحديثة ، قد تآكلت بسبب عمليات "العولمة" . دفع الاعتراف الناشئ بالهويات العرقية والثقافية التي لا يمكن اختزالها في الدولة القومية ، والممارسات والشبكات العابرة للحدود التي تتحدى سيادة الدولة القومية ، انخرط الأكاديميون في مناقشات حول إمكانية (أو واقع) المواطنة العالمية . ما تبقى من هذا المقال سيركز على هذين التطورين.

الاعتراف المشترك لكلا الخطابين المعاصرين هو أننا بحاجة إلى تجاوز التصور المحدود للمواطنة المرتبط بالحدثة الغربية . الليبرالية والدولة القومية من بين الأيديولوجيات المهيمنة في "العصر الحديث" ، لكن **المواطنة نفسها ليست نتاجاً للحدثة** . من الشائع قبول أن أصول المواطنة المثالية يمكن إرجاعها إلى **اليونان القديمة** . (Clarke 1994) من المؤكد أن التقاليد اليونانية والرومانية اللاحقة لم تكن إلى حد ما عالمية أو ديمقراطية بالكامل ، لكنها أرست الظروف التي سمحت "للمواطنين النشطين" بالمشاركة في عملية الإدارة السياسية .

في التقاليد اليونانية ، لا سيما كما أوضحها أرسطو ، كان يُنظر إلى المواطنة على أنها عملية تحقيق الذات ، **تتحقق من خلال العضوية والمشاركة** . لقد اتخذ وضعاً قانونياً ، مع الحقوق والواجبات المرتبطة به ، في المقام الأول في ظل النظام الروماني . ليس من الصعب أن نرى ، إذن ، ليس فقط أن المثل الأعلى للمواطنة يسبق ظهور الدولة القومية الحديثة ، ولكن "مكوناتها الرئيسية" تمتد إلى ما وراء مجرد المعاملة بالمثل للحقوق والواجبات التي حددها مارشال والتقاليد الليبرالية إلى **تضمين قضايا أكثر تعقيداً تتعلق بالعضوية والمشاركة والهوية وتحديد الهوية** (Hall and Held 1989؛ Delanty 2000؛ O'Byrne 2003). تم التعبير عن هذه المكونات الإضافية بشكل أفضل ضمن تقليد مجتمعي يحدد المواطنة ليس داخل السوق أو الدولة ولكن داخل مجتمع سياسي وأخلاقي مستقل (Delanty 2000، 23؛ van Gunsteren 1994، 41).

وعلى الرغم من هذه الأصول الكلاسيكية ، فمن الإنصاف القول إن النموذج السائد للمواطنة ظهر جنباً إلى جنب مع بداية الحدثة وما يرتبط بها من مشاريع الرأسمالية والديمقراطية وبيروقراطية السلطة السياسية في الدولة القومية المركزية (Roche 1992) ، 16؛ Turner 1993 b، 12 . (بقدر ما يتم في كثير من الأحيان مساواة التحديث أيضاً بالفردانية ، يمكن قراءة هيمنة التقليد الليبرالي ، بتركيزه على المواطن كونه "حامل الحقوق والأفضليات (van Gunsteren 1994) " 38 ، كجزء من العملية التي جعلت من الممكن "نجاح المفهوم الفردي للمجتمع على الإدراك التقليدي له ككل (Bobbio 1996) " ، (ix) ومع ذلك ، يجب أيضاً فهم عملية التفرد هذه في سياق إضفاء الطابع الرسمي على الدول القومية كأقاليم تتمتع بالحكم الذاتي . وهكذا ، تم تحويل التركيز المجتمعي على "الانتماء" إلى تقليد جمهوري يؤكد على العضوية في مجتمع واحد ، "الجمهورية" ، التي تنبثق منها قوة الفرد والمجتمع (van Gunsteren 1994) ، (42) بعبارة أخرى ، كان التقليد الليبرالي المتمثل في عمل مارشال دائماً متشابكاً مع تقليد جمهوري كان عرضة للميول القومية والأبوية ، وبأي حال من الأحوال غير مترابط ، إشكالي يتعلق بمدى فقدان تلك الدولة القومية نفسها لدورها كمصدر محدد للهوية السياسية . في حين أننا قد نرغب بشكل معقول في قبول هذا ليكون انعكاساً حقيقياً لـ "حالة ما بعد الحدثة" وبالتالي نقل السرد الزائد عن الحاجة للمواطنة إلى كومة الخردة المفاهيمية ، ربما يتم توظيف طاقاتنا بشكل أفضل في السعي لفهم أنواع المواطنة التي قد توجد خارج الدولة القومية . انطلاقاً من روح هذا المسعى ، يمكننا تحديد المحاولات "القوية" و "الضعيفة" لتحديد ما قد أسميه بشكل مثير للجدل المواطنة العالمية .

ستحدد النسخة الضعيفة الأشكال المختلفة للعمل أو نمط الحياة التي قد تشكل ممارسة المواطنة العالمية . وهكذا ، اقترح ريتشارد فولك بشكل مفيد خمسة أنواع متميزة من المواطنين العالميين (Falk 1994) ، كل واحد منهم يستفيد بطرق مختلفة من عالم بلا حدود بشكل متزايد . فالك لديه "المصلح العالمي" في قائمته ،

الذي يقوم بحملات نشطة لمفهوم مسييس بشدة لـ "عالم واحد" ؛ "الرأسمالي العالمي" ، الذي تتجاوز شبكاته المختلفة حدود دول قومية معينة ؛ "المدير العالمي" ، الذي يشارك وظيفيًا في إدارة الاهتمامات البيئية أو الاقتصادية الكوكبية ؛ "الإقليمي العالمي" ، الذي تقع هويته العابرة للحدود في المقام الأول ضمن ظهور مجتمعات سياسية مثل "أوروبا" ولكنه في نفس الوقت يدرك بالضرورة علاقة ذلك المجتمع بالعالم الأوسع ؛ وأخيراً ، "الناشط العالمي" ، الذي تتم دعوته للمجتمع المدني العالمي بطريقة مسييسة من خلال الانخراط في حركات اجتماعية مثل غرينبيس ومنظمة العفو الدولية .

بدلاً من ذلك ، قد تتطلب النسخة القوية تعريفاً واضحاً جداً للمصطلح على عكس ليس فقط مواطنة الدولة القومية ولكن أيضاً مع الفكرة القديمة للمواطنة العالمية . بعبارة أخرى ، سيحدد موقع نظرية وممارسة المواطنة ضمن الظروف المعاصرة للعولمة ، وبالتالي إبراز خصائصها المميزة في سياق التغيير الاجتماعي (O'Byrne 2003). على عكس الشرعية الصارمة للمنظور الليبرالي ، سمحت المشاعية عند الإغريق القدماء بمفهوم أكثر مرونة وتجريداً للمواطنة المتعلقة بالإنسانية والعالم المعروف . وبالتالي ، فإن تاريخ المواطنة العالمية أقدم في كثير من النواحي من تاريخ المواطنة الإقليمية . في الواقع ، إنه تاريخ رائع ، يمكن تتبعه من الشبوعية الأرسطية ، من خلال الرواقية إلى الشمولية الدينية للقديس أوغسطين ، ثم مع ظهور الحداثة والتنوير ، إلى العالمية الأخلاقية الأكثر تسييساً لكانط والإنسان الناشئ ، الحركة الحقوقية (سخان 1996).

وعلى مدار هذا التاريخ ، ظلت المواطنة العالمية النزماً تجردياً إلى حد ما ومثالي لعضوية إنسانية مشتركة ، قوية في القوة الأخلاقية كونها مناشدة للصالح العام ولكنها تفتقر إلى القوة القانونية بسبب انفصالها عن القانون الوضعي . عندما تم التوقيع على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948 من قبل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ، تم تقديم مجموعة من المبادئ التوجيهية الأخلاقية التي ، على الرغم من أنها تركز بشكل كبير على التقاليد العالمية للأخلاق والقانون الطبيعي ، إلا أنها كانت بمثابة قسرية ، إن لم يكن إطاراً ملزماً قانونياً لسلوك الدولة مخطط لدستور عالمي . هذه واحدة من اللحظات الحاسمة في العولمة السياسية في فترة ما بعد الحرب ، وهي - جنباً إلى جنب مع التطورات اللاحقة في القانون الدولي - تجعل من الممكن نوعاً جديداً من المواطنة بالمعنى الليبرالي والمجتمعي ؛ **مواطنة تكون فيها الحقوق حقوفاً للإنسان** ، ولا تحميها بالضرورة دساتير الدول القومية ، بل الاتفاقيات الحكومية الدولية والقانون الوضعي الدولي ، والتي لا تكون فيها الواجبات بالضرورة تجاه "المصلحة الوطنية" ولكن تجاه بقاء الكوكب وسكانه . في الوقت نفسه ، يمكننا إعادة التفكير في مفهوم المشاركة بما يتجاوز الديمقراطية الليبرالية نحو ديمقراطية معولمة وراдикаلية أصبحت ممكنة بفضل تكنولوجيا المعلومات ، مع تكيف إحساسنا بالعضوية بعيداً عن قيود الدولة القومية السياسية نحو مفهوم أكثر مرونة ومتعدد الثقافات للمجتمع . كل هذا ممكن لأن الظروف الخارجية التي يحدث فيها العمل السياسي - أداء جنسيتنا - معولمة . وبالتالي ، فإن المواطنة العالمية هي المواطنة العالمية تحت تأثير العالمية ، وهي عملية وحقيقية في نفس الوقت (Albrow and O'Byrne 2000 ، 74).

لكن هل هي مواطنة ؟ إذا قبلنا أن المواطنة هي أكثر بكثير من مجرد عقد قانوني يربط الفرد بدولة سياسية إدارية من خلال المعاملة بالمثل للحقوق والواجبات ، فمن شبه المؤكد أنها كذلك . في الواقع ، في الخطاب التاريخي حول المواطنة ، مقابل كل مارشال يعمل ضمن تقاليد الدولة القومية الليبرالية ، هناك عشرات أو نحو ذلك من الأرسطو والكانطيين والنسويين الذين يسعون لفضح قيود هذا التعريف الضيق . لا يوجد شيء متأصل في طبيعة المواطنة يقترح أنها يجب أن تتضمن نوعاً من العقد الاجتماعي بين الفرد والسلطة السياسية ، بغض النظر عن أن تلك السلطة يجب أن تكون الاختراع الجديد نسبياً الذي نطلق عليه **الدولة القومية** . قد يجادل البعض بأنه إذا قصرنا المواطنة على هذا التعريف الضيق ، فإننا بالضرورة نطهرها من أي إمكانات تحريرية أو تمكينية . قد يشير آخرون إلى المدى الذي كانت فيه مواطنة الدولة القومية دائماً مشروع استبعاد . بعد كل شيء ، **لطالما استخدمت المواطنة كأداة لبناء الأمة - أي لمحاولة تشكيل هوية مشتركة بين سكان منطقة سياسية معينة ، بغض النظر عن اختلافاتهم . بقدر ما سعى هذا الإطار الاستيعابي**

إلى خلق شعور بالتجانس ، فقد فعل ذلك ليس فقط على حساب "الأخر" الخارجي ولكن أيضًا على حساب "الأخرين" الداخليين - أولئك الذين لا يتوافقون مع تطلعات الثقافة الأحادية ، الدولة القومية - كذلك . من ناحية أخرى ، هناك بعض الصلاحيات في الاتهام بأنه من خلال توسيع معنى المواطنة إلى ما هو أبعد من المنظور التعاقدى الليبرالي ، فإننا نخاطر بجعله بلا معنى . المواطنة من الناحية القانونية هي تمكين على الأقل بقدر ما تحدد "عقدًا" رسميًا بين المواطن والدولة ، وبالتالي حماية الحقوق في القانون الوضعي . قد يؤدي التركيز المفرط على "الهوية" أو "الانتماء" فقط إلى فصل المواطنة عن السياسة الرسمية للحياة اليومية . في الواقع ، من الملاحظ أن الكثير من العمل الذي يتم تنفيذه في ظل المجتمع المحلي المعاصر - بمشروعه الجدير بالثناء لإعادة بناء فكرة "المجتمع الصالح" - يميل إلى العمل في إطار المجتمع المدني بدلاً من المواطنة (Walzer 1995).

المواطنة على مفترق طرق

يستخدم المصطلح مرارًا وتكرارًا في المناقشات حول الاندماج الأوروبي وحقوق اللاجئين والمشاركة في الرياضات التنافسية وعدد لا يحصى من مجالات الخلاف الأخرى . في الوقت نفسه ، بينما يحثنا الأكاديميون الغربيون على الاستغناء عن المواطنة أو عولمتها أو إعادة التفكير فيها كإطار للهوية السياسية ، تواصل القوميات الناشئة حديثًا في أجزاء كثيرة من العالم اللجوء إلى مفاهيم مثل المواطنة والمجتمع المدني من أجل تشكيل الشعور بالهوية الوطنية وتجاوز مشكلة النظام الاجتماعي . ما هو واضح على الأقل هو أن أي نقاش حول المواطنة الآن يجب أن يأخذ في الحسبان إمكانية تعدد الجنسيات والولاءات في عالم تكون فيه الدولة القومية واحدة فقط من العديد من المصادر المحتملة للهوية . ونموذج المواطنة لكي يكون قابلاً للتطبيق ، يجب أن يمتد إلى ما وراء الشرعية والحصريّة للنموذج الليبرالي .

KEY REFERENCES

- Bulmer, M. and Rees, A.M. eds. 1996. *Citizenship Today: The Contemporary Relevance of T.H. Marshall*. London, UCL Press.
- Delanty, G. 2000. *Citizenship in a Global Age: Society, Culture, Politics*. Buckingham, Open University Press.
- Marshall, T.H. 1950. *Citizenship and Social Class*. Cambridge, Cambridge University Press.
- Roche, M. 1992. *Rethinking Citizenship: Welfare, Ideology and Change in Modern Society*. Cambridge, Polity.
- Turner, B. S. ed. 1993a. *Citizenship and Social Theory*. London, Sage.
- van Steenbergen, B. ed. 1994. *The Condition of Citizenship*. London, Sage.

OTHER REFERENCES

- Albrow, M. and O'Byrne, D. 2000. Rethinking state and citizenship under globalized conditions, in H. Goverde ed. *Global and European Polity? Organizations, Policies, Contexts*. Aldershot, Ashgate, 65–82.
- Bobbio, N. 1996. *The Age of Rights*. Cambridge, Polity.
- Clarke, P.B. 1994. *Deep Citizenship*. London, Pluto Press.
- Falk, R. 1994. The making of global citizenship, in B. van Steenbergen ed. *The Condition of Citizenship*. London, Sage, 127–140.
- Giddens, A. 1982. Class division, class conflict, and citizenship rights, in A. Giddens ed. *Profiles and Critiques in Social Theory*. London, Macmillan, 164–180.
- Hall, S. and Held, D. 1989. Citizens and citizenship, in S. Hall and M. Jacques eds. *New Times: The Changing Face of Politics in the 1990s*. London, Lawrence and Wishart, 173–188.
- Heater, D. 1996. *World Citizenship and Government: Cosmopolitan Ideas in the History of Western Political Thought*. London, Macmillan.
- Hindess, B. 1987. *Freedom, Equality and the Market*. London, Tavistock.
- O'Byrne, D. 2003. *The Dimensions of Global Citizenship: Political Identity Beyond the Nation-State?* London, Frank Cass.
- Parsons, T. and Platt, G.M. 1973. *The American University*. Cambridge, MA, Harvard University Press.

- Turner, B.S. 1993b. Contemporary problems in the theory of citizenship, in B.S. Turner ed. *Citizenship and Social Theory*. London, Sage, 1–18.
- van Gunsteren, H. 1994. Four conceptions of citizenship, in B. van Steenbergen ed. *The Condition of Citizenship*. London, Sage, 36–48.
- Vogel, U. 1994. Marriage and the boundaries of citizenship, in B. van Steenbergen ed. *The Condition of Citizenship*. London, Sage, 77–89.
- Walby, S. 1994. Is citizenship gendered?, *Sociology*, 28, 2: 379–395.
- Walzer, M. 1995. The concept of civil society, in M. Walzer ed. *Toward a Global Civil Society*. Oxford, Berghahn, 7–28.